أزمة الجزائر

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

عندما يحاول الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون عزل المغرب ويفشل في ذلك، فإنّما يعمل عمليا على عزل الجزائر. أكثر من ذلك، إن مجمل تصرفات الرئيس الجزائري الجديد تصبّ في الهرب إلى الخارج، بدل مواجهة الواقع الجزائري. يهرب تبون في اتجاه المغرب بدل التعاطي مع الوضع الداخلي الجزائري بجرأة وشجاعة. ولكن ما العمل عندما يكون الرئيس الجزائري مجرد أداة لدى المؤسسة العسكرية الجزائرية التي تعتقد أنّها استعادت دورها؟

من آخر ارتكابات تبون تعيينه لمستشار جديد له مكلف الشؤون الأمنية والعسكرية. اسم هذا المستشار هو اللواء المتقاعد عبدالعزيز مجاهد، عضو "اللجنة الجزائرية للتضامن مع بوليساريو". إنّه معروف بعدائه الشديد للمغرب. هل العداء للمغرب صفة لابدّ من التمتع بها كي يصبح جنرال متقاعد من مستشاري رئيس الجمهورية في الجزائر؟

ثمّة أمور تدعو إلى الضحك أكثر من أيّ شيء آخر. من بين هذه الأمور إصرار النظام الجزائري على لعب دور القوّة الإقليمية في وقت لا يمتلك البلد أيّ قدرة على تلبية المطالب الشعبية المشروعة للجزائريين أنفسهم، وهي مطالب يعبّر عنها حراك مستمر منذ عام. نجح هذا الحراك في منع عبدالعزيز بوتفليقة من ترشيح نفسه لولاية خامسة. اضطر بوتفليقة إلى تقديم استقالته بضغط من الشارع قبل انتهاء ولايته الرابعة. ما يفوتُ النظام الذي اعتقد أنّه استعاد عافيته هو الاعتراف بالواقع. يقول الواقع إن التخلّص من بوتفليقة الذي لم يكن سوى واجهة لعصابة حاكمة لم يكن ممكنا لولا التحرّك الشعبي المطالب بتغيير النظام عن بكرة أبيه.

هذا التغيير الكبير المطلوب جزائريا يغيب عن تفكير تبون المضطر للعب الدور المطلوب منه لعبه. إنّه دور الواجهة للمؤسسة العسكرية التي تعتقد أنّها استعادت المبادرة التي افتقدتها عندما أصبح عبدالعزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في العام 1999، وأراد تصفية حساباته القديمة معها. المفارقة أن بوتفليقة لم يصلْ إلى موقع الرئيس إلّا بفضل المؤسسة العسكرية. هذا الأمر لم يمنعه من الانتقام من العسكر الذين منعوه من خلافة هواري بومدين في مطلع العام 1979.

من حقّ النظام الجزائري السعي إلى البقاء بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك الهرب المستمرّ إلى الخارج. ما ليس من حقّه الاستمرار في العيش على وهم القوّة الإقليمية التي ترفض التصالح مع الداخل الجزائري ومع محيطه المباشر

تبدو أزمة الجزائر أزمة نظام أوّلا. لم يستطع هذا النظام الذي تأسس في عهد بومدين، ابتداء من العام 1965، تطوير نفسه وذلك عن طريق الخروج من حكم الأجهزة الأمنية التي تشرف عليها المؤسسة العسكرية. لم يستطع هذا النظام الخروج من الاعتماد على الدخل الآتي من النفط والغاز، علما أن لدى الجزائر موارد أخرى كثيرة يمكن أن تجعل من اقتصادها اقتصادا متنوّعا.

في السنة 2020، يظنّ النظام الجزائري أنّه استعاد المبادرة، وأن كلّ شيء يسير حسب الخطة التي ترسمها المؤسسة العسكرية. هناك، باختصار، عودة إلى أساليب قديمة وبالية في عالم مختلف. آخر ما يهمّ المواطن الجزائري هو الإساءة إلى المغرب، والعودة إلى إثارة قضية الصحراء، وهي قضيّة مفتعلة من ألفها إلى يائها. إن الطفل الجزائري يعرف أن "بوليساريو" ليست سوى أداة جزائرية تستخدم في لعبة ذات طابع ابتزازي للمغرب.

لن يقدّم الإتيان بمستشار لرئيس الجمهورية الجزائرية يمتلك مواصفات معيّنة، في مقدّمها العداء للمغرب، في شيء. يكشف مثل هذا التوجّه السياسة العقيمة للجزائر من جهة، وعمق الأزمة الداخلية من جهة أخرى. لعلّ أفضل ما يعبّر عن عمق هذه الأزمة استمرار الحراك الشعبي منذ سنة. حقّق هذا الحراك إنجازا كبيرا بمنعه بوتفليقة من الحصول على ولاية خامسة، علما أنه مُقْعد ولا يستطيع التفوّه ولو بكلمة. يتبيّن كلّ أسبوع ومنذ عام كامل أن الجزائر كلها في انتفاضة موجّهة ضد النظام. يريد المواطنون تغييرا جذريا، وذلك ليس في منطقة القبائل فحسب، بل على الصعيد الجزائري ككلّ.

لا مفرّ من الاعتراف بأنّ المؤسسة العسكرية عرفت كيف تجيّر الحراك لمصلحتها بفضل الدور الذي لعبه رئيس الأركان الجنرال أحمد قايد صالح الذي توفّي أخيرا. لكنّ تجيير الحراك في اتجاه معيّن شيء، والتصالح مع الواقع شيء آخر. ما ينقصُ النظام الجزائري هو تلك القدرة على التصالح مع الواقع، بشقّيه الداخلي والخارجي.

على الصعيد الداخلي، لا يمكن للنظام تجاوز أزمته في حال تجاهل مطالب الحراك الشعبي وإبعاده. لا يمكن للرئيس تبّون الدخول في حوار جدّي مع الحراك الذي استعاد حيويته في الـ21 من شباط – فبراير الجاري من دون إدراك أنّ هذا الحراك يسعى إلى قيام جزائر جديدة، لا علاقة لها بالنظام الذي وضعت أسسه في العام 1965 بعد ثلاث سنوات من الاستقلال. هناك هتاف للآلاف من الجزائريين شاركوا قبل أسبوع في تظاهرة في مدينة بجاية في وسط الجزائر. يقول الهتاف، استنادا إلى صحيفة "لوموند" الفرنسية التي كانت تغطي التظاهرة، "لم نأت للاحتفال (بذكرى بدء الحراك)، جئنا من أجل أن ترحلوا". يوجد بكل بساطة نظام عاجز عن فهم طبيعة الأزمة الداخلية. هذا النظام انتهى. إنّه مصرّ على أنّ في استطاعته إعادة تأهيل نفسه من منطلق أن الأزمة كانت في بوتفليقة وأفراد الحلقة الضيّقة المحيطة به الذين يُحاكَمُون حاليا والذين صدرت في حقّهم عقوبات بالسجن. كلّا، إن هذه الأزمة تكمن في تركيبة النظام نفسه الذي صار في حال طلاق مع المواطن الجزائري العادي الذي أنهكته سياسات قائمة على تحكم المؤسسة العسكرية بكلّ شاردة وواردة في البلد.

على الصعيد الخارجي، آن أوان التخلّص من عقد الماضي، في مقدّمها عقدة المغرب. هناك حدود برّية مغلقة بين البلدين منذ العام 1994، كيف ترفض الجزائر البحث في كيفية تحويل هذه الحدود منطقة للتعاون المشترك بين البلدين الجارين، على الرغم من كلّ المبادرات التي قام بها المغرب، بما في ذلك مبادرات من الملك محمّد السادس نفسه. هل تخشى الجزائر أن يذهب المواطن إلى المغرب، ويرى بنفسه الفارق بين بلد طبيعي عرف كيف يطور نفسه، على الرغم من عدم امتلاكه ثروات طبيعية مثل النفط والغاز، وبلد بدّد ثرواته الكبيرة خدمة لأهداف لا علاقة لها برفاه المواطن ومستقبل أولاده؟

من حقّ النظام الجزائري السعي إلى البقاء بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك الهرب المستمرّ إلى الخارج. ما ليس من حقّه الاستمرار في العيش على وهم القوّة الإقليمية التي ترفض التصالح مع الداخل الجزائري ومع محيطه المباشر. الأكيد أنّ ابتزاز المغرب لن يقدّم ولن يؤخر، وأن "بوليساريو" لا يمكن أن تكون يوما أكثر من أداة في خدمة الأجهزة الجزائرية. متى تتصالح الجزائر مع نفسها، ومع الواقعين الداخلي والإقليمي؟

إما لبنان وإما حزب الله

فاروق يوسف
كاتب عراقي

نحن الآن في عام 2020 ولسنا في عام 2000. عشرون سنة تفصل بين التاريخين. بعيدا عن الأسرار التي لم يُكشف عنها فقد أنجز حزب الله انتصارا تاريخيا على إسرائيل عام 2000. تجلى ذلك النصر من خلال استعادة لبنان لأراضيه الجنوبية المحتلة من قبل الدولة العبرية.

يومها ارتفعت أسهم حزب الله، وصار عنوانا لكرامة الإنسان اللبناني المقاوم الذي نجح في استرداد حقه بالقوة. كان ذلك حدثا دعائيا عظيما. عبر اللبنانيون عن احتفائهم به حين التفوا حول حزب الله في حرب 2006 التي خسرها بطريقة مزرية ومذلة.

لطالما طالب اللبنانيون بنزع سلاح حزب الله. اليوم لم تعد الحياة في لبنان ممكنة بوجود ذلك الحزب. فإما لبنان وإما حزب الله

لم يخذل اللبنانيون الحزب الذي وضع بلادهم على طاولة التشريح من خلال مغامرة، كان الفشل مقدرا لها منذ قبل البدء بها. كان ثمن تلك الحرب باهظا. لقد دمرت إسرائيل الجزء الأكبر من البنية التحتية للبنان، وشردت مئات الآلاف من شعبه بعد أن هدمت منازلهم. بلع اللبنانيون يومها الألم تقديرا لما أنجزه الحزب عام 2000.

ولكن ذلك الحزب لم يكن مقتنعا بردة فعل اللبنانيين تلك فقرر أن يلقنهم درسا لن يُنسى عام 2008. يومها احتل مسلحو حزب الله بيروت. كانت تلك لحظة الفراق. بعدها لم يعد هناك اتفاق بين الطرفين على الوقوف على أرضية واحدة هي المقاومة. بالنسبة لحسن نصرالله فإن المقاومين كانوا جنودا لدى الولي الفقيه في إيران، وبالنسبة للبنانيين صار حزب الله ممثلا لقوة الاحتلال الإيراني. هكذا انتهى مفهوم المقاومة لدى الطرفين. لقد تبين أن هناك خطأ قد وقع في قراءة الإحداثيات.

فحزب الله، حين حقق انتصاره الملغوم على إسرائيل، كان يسعى في اتجاه هدف الاستيلاء على لبنان وهو ما نجح فيه بعد أكثر من عشر سنوات. أما الشعب اللبناني فقد ضللته دعاية أن يستعيدَ بلده عددا من القرى الجنوبية ليجد نفسه في النهاية مضطرا لفقدان لبنان كاملا. كذبة المقاومة ألهتْ اللبنانيين عن التفكير في خطر السلاح غير الشرعي. اليوم يفكر اللبناني بطريقة تدعو إلى الأسى.

عام 2000 كانت إسرائيل تحتل عددا من القرى الجنوبية، أما لبنان، نفسه، فقد كان دولة مستقلة حرة في اتخاذ قراراتها السياسية. وكانت الطوائف تتنافس في تقديم أفضل ما لديها في سباق لم يكن طبيعيا إلا قياسا لما كان عليه الحال في لبنان.

اليوم ونحن في عام 2020 يحتل حزب الله لبنان ممثلا لإيران، فلا تعرف الدولة يمينها من يسارها إلا من خلال إملاءاته، فيما يتعرض وضعه الاقتصادي للانهيار بسبب تفشي الفساد وقيام نظام مصرفي يخدم عمليات تبييض الأموال والتهريب التي يقوم بها حزب الله. بالمقارنة بين التاريخين يمكنني القول إن لبنان كان أفضل قبل عام 2000.

كانت تكلفة تحرير قرى الجنوب باهظة بطريقة لا يمكن توقعها. وأنا على يقين من أن هناك من اللبنانيين مَن يتمنى لو أن تلك القرى بقيت تحت الاحتلال ولم يؤدّ تحريرها إلى خسارة لبنان كله. كان الدرس قاسيا.

لقد غنّى اللبنانيون من أجل الجنوب المحرر، غير أنهم لن يتمكنوا من البكاء على لبنانهم المحتل. فحزب الله أمسك بحناجرهم وهناك قناصوه جاهزون للتعامل معهم بصمت. الأزمة اللبنانية تعبير ملطف عن محنة تاريخية.

لطالما طالب اللبنانيون بنزع سلاح حزب الله. اليوم لم تعد الحياة في لبنان ممكنة بوجود ذلك الحزب. فإما لبنان وإما حزب الله. قد يكون الانهيار المالي بداية لشق الطريق إلى الحل.

العراق.. السياسيون أخطر من كورونا

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

وباء كورونا الذي يجتاح العالم الآن ليس أول الأوبئة التي تعرضت لها البشرية ولا آخرها، فقد سبق لمرض الطاعون أن قتل الملايينَ من البشر في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. وكذلك فتكت الحصبة والملاريا والجدري بالملايين، وفي العصر الحديث انتشرت أمراض الإيدز وسارس وإيبولا، والآن يأتي صراع البشرية ضد مرض كورونا ليمتحن قدرة الإنسان على هزيمته دون اللجوء إلى نظرية المؤامرة التي تقول إن كورونا جزء من حرب جرثومية سرّية شنتها الولايات المتحدة ضد الصين، أو تقول إنها حرب اقتصادية طاحنة منذ سنوات بين شركات تصنيع الأدوية والعقاقير الطبية التي تنشر الفايروس ثم تخترعُ عقارا طبيا للعلاج منه، وبذلك ترتفع أرباح الشركات الطبية إلى المليارات من الدولارات.

يثير هذا الوباء مقاربة تبدو غير مباشرة لكنها ذات دلالة مجازية لما تتركه الأوبئة من آثار تدميرية لحياة الإنسان، هي ذاتها التي يخلفها السياسيون الفاسدون في حياة المجتمعات وهو ما يحصل في العراق من قبل سياسيي الصدفة الذين يمكن توصيفهم بالوباء الذي أصاب العراقيين بصورة خاصة منذ عام 2003 ولحد الآن، بعد أن ابتلى الله العراقيين بإيران حيث أصبحت هي البوابة التي دخل منها وباء السياسيين ووباء كورونا.

فقد الإنسان العراقي في السنوات السبع عشرة الماضية ركني "الأمن والتنمية"، حسب نظرية وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت ماكنمارا، بسبب سياسييه، والأمثلة كثيرة لدرجة يصعب عرضها في سطور. فأهل العراق ابتلوا خلال نصف قرن بأربع حروب آخرها الحرب الطائفية الأهلية التي لم تنته لحد اللحظة، سحقت خلالها أرواح أكثر من مليوني إنسان وخلفت الأمراض السرطانية والمعدية وعشرات الألوف من المعوقين وتشريد الملايين من الديار والأرض.

تم ترويج كذبة الديمقراطية في العراق لإيهام الناس وقبولهم كرها لفايروسات الطائفية والكراهية والتخريب والتدمير على أنها علاجا لدكتاتورية ما قبل 2003، ولتمرير أكذوبة أن الإسلام السياسي الشيعي بقيادة ولي الفقيه الإيراني خامنئي هو النظام الإلهي البديل الذي ينشر الأمن والسعادة "في الدنيا والآخرة" في العالم الإسلامي والعراق خاصة، وليس المهم إن عاش الإنسان فقيرا جائعا وإن كان بلده غنيا، فلابد من الخضوع لمفردات هذا النظام في السياسة والتربية والتعليم والثقافة، ولهذا تعرض شعب العراق إلى مشروع التدمير الشامل الممنهج لسحق أبنائه وقوانينهم وقيمهم في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كانت سيطرة أحزاب الإسلام السياسي على السلطة واستعانتها بالمحاصصة السياسية أولى علامات قتل المواطنة العراقية التي تسللت إلى مؤسسات المجتمع، وأصبح العنف والقتل هو منهج هذه الأحزاب، وأشيعت الكراهية على أسس طائفية بين الناس وفرضت مناهجها في المدارس والجامعات التي حجبت فيها المعارف العلمية الجديدة ببديل الولاء للفقيه الشيعي. وانتشرت ظاهرة تزوير الشهادات للوصول إلى المناصب العليا في الحكومة وأحزابها، فيما ارتفعت نسبة الأمية إلى أكثر من 40 في المئة فيما كان العراق خاليا منها.

أصبح الفقر علامة مميزة في المجتمع العراقي حيث يعيش أكثر من 30 في المئة منه تحت خط الفقر حسب تقرير البنك الدولي لعام 2018، أما القطاع الصحي فيعاني من انهيار تام، حيث ألغيَ الضمان الصحي الكامل للمواطنين الذي كان سائدا لثلاثين عاما قبل 2003 وأصبحت الحكومة تفرض الرسوم لمعالجة المواطنين إلى جانب الارتفاع الهائل لأسعار الأدوية، ولم يُبن مستشفى واحد خلال سبع عشرة سنة، والتردّي في خدمات المستشفيات الحكومية دفع المواطنين إلى المستشفيات الخاصة.

3 ملايين أرملة عراقية ونفس العدد من الأيتام في ظروف معيشية قاسية تنعدم فيها الرعاية الاجتماعية، وتلجأ بعض النساء والأطفال للبحث في نفايات المزابل لالتقاط العلب الفارغة وبيعها لسد رمق الجوع في حين أن موارد العراق من النفط عام 2018 بلغت 8.7 مليار دولار ومجموع ما تمت سرقته من أمواله بلغ 450 مليار دولار حسب تصريح لرئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي الذي لم يقدم مسؤولا كبيرا واحدا من السارقين للعدالة.

الأفلام الوثائقية الكثيرة تنقل حياة البؤس والخراب والمياه الآسنة في الشوارع الطينية وانعدام مياه الشرب النقية خاصة في مدن الجنوب التي يدّعي هؤلاء السياسيون الموبوؤون تمثيلهم لها، إضافة لحياة سكان المخيمات البائسة من أبناء المحافظات المنكوبة باحتلال داعش.

المتمتعون بأموال العراق هم السراق السياسيون وقادة الميليشيات الموالون لطهران فيما يصل شعب العراق إلى حافة الموت والانهيار. ماذا صدّرت لنا إيران غير البضاعة الفاسدة والمخدرات والقتلة ووباء السياسيين الفاسدين وأخيرا وباء كورونا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk